مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 16 العدد 2 (السداسي الأول 2024م)، ص. 191- 218

فقه السنن الإلهية واستثماراته في النهوض الحضاري للأمم
-'سنّة التغيير' أنموذجا-

The jurisprudence of the divine laws and its investments in the civilizational advancement of nations
-'The Law of Change' as a model-

د. قلالش عمر
جامعة وهران 1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية (الجزائر)
ch_omar31@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/31 تاريخ القبول: 2024/03/27 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

من السنن التي عُني بها القرءان الكريم إحالةً وتقريرا 'سنّة التغيير'، وهي سنة إلهية حاكمة في الأفراد والمجتمعات والأمم، والخطاب القرءاني حافل بالآيات التي تصوّر تغيّر أقوام من حال إلى حال، وتحوّل أمم وتقلّبها بين بزوغ وأفول، وازدهار وانحطاط، وفق أسباب وعلل وشرائط موجبة لهذا التغيّر، منشئة لهذا التحوّل والتقلّب، مقتضية له اقتضاء المقدّمات لنتائجها والعلل لمناطاتها في الغالب الأعم، ومن ثم نبّه القرءان الكريم إلى ضرورة قراءة التاريخ قراءة استبصار واعتبار، واستقراء أحوال الأمم الماضية قصد معرفة هذه السنن وفهمها، واستخلاص الأسباب والعلل والقوانين الحاكمة في هذا التغيير، ثم الوقوف على بعدها المنهجي، واستثمارها في البناء الحضاري تطويرا وتخطيطا، تشوُّفا لتحقيق مقصد الاستخلاف وإقامة العمران.

الكلمات المفتاحية: التغيير؛ النهضة؛ الاستشراف؛ التخطيط؛ الأمم.

Abstract:

The 'Law of Change' is one of the laws that the Holy Qur'an meant to refer and report, it is a divine law that controls individuals, societies and nations, and the Qur'anic discourse is full of verses that speak of changing nations from case to case, and the transition of nations between progress and backwardness, According to the causes and conditions that cause for this change, therefore, the Holy Qur'an stressed to read history with analysis and taking a lesson, and to follow the conditions of past nations in order to deduce and distinguish these laws, and then invest them in civilized construction, in order to achieve succession and the establishment of urbanization.

Keywords : Change; Renaissance; Foreseeing; Planning; Nations.

مقدمة:

لله عزّ وجلّ سنن في حركة المجتمعات وتغيّرها، وقيام الحضارات وانهيارها، وتقدّم الأمم وتراجعها، سنن تمثّل النظام الإلهي الذي يحكم سلوك الناس في اطّراد وانتظام، سنن ماضية على كل أمة ومجتمع، نافذة في أي زمان ومكان، سارية في المؤمن والكافر، لا يعترضها تبديل أو تحويل، ولا يخترمها استثناء ولا تخلّف في الغالب الأعم، فكما أن الكون المادّي تحكمه قوانين وقواعد تحفظ توازنه واتّساقه وانسجامه، وتعصمه من التصادم والانفلات والافتيات، كذلك السلوك البشري الفردي والمجتمعي تضبطه سنن، هي في ثبوتها واطّرادها تعبير عن العدل الإلهي، وتحقيق لمقاصد إقامة العمران وأداء أمانة الاستخلاف.

من هاتيك السنن التي أولاها القرءان الكريم أهمية إحالة وتقريرا 'سنّة التغيير'، والناظر في أحوال المجتمعات العربية والإسلامية اليوم، وما تعيشه من ركود وتبعية وتذيّل لركب الحضارة، رغم التجارب المتكررة والمحاولات المتلاحقة للإصلاح والتغيير والتجديد، لَيُلفيها أحوج ما تكون إلى تحقيق الوعي بهذه السنة الإلهية، من خلال تأصيل أبعادها المفاهيمية، وتأطير فلسفتها ومنطقها، وتحرير مقاصدها، وعيٌ يكون باعثا على السعي، وتأصيل يكون أمانا للتنزيل والتفعيل.

أهمية البحث، أهدافه، وسؤالاته:

تتحدّد أهمية البحث في 'سنّة التغيير' من جهة أنها شرط أي حضارة، وأساس أيّ نهضة، ومفتاح أي تطوّر وتقدّم، فالأمم في طبيعتها تنشد التغيير، وتطمح في الانتقال إلى الأحسن، وتدعوا إلى الإصلاح وتأمل فيه، وتنادي بالتجديد وتدعوا إليه، بل هو شعار لا يخلو منه أيّ عصر أو مصر، لكنها تختلف في الوصول إلى مقصدها هذا، وتتفاوت في تحقيقه، بحسب فقهها لـ 'التغيير' بأنه قانون إلهي، وسنّة من سنن الاجتماع، لها آلياتها ووسائلها ونواميسها، لا بدّ لمن رام تحقيق التغيير من الاهتداء بها، والسيْر على نهجها، والوقوف على معالمها وحدودها، لذلك كان من الأهداف التي تُعنى بها هذه الدراسة فضلا عن تنقيح المفهوم لـ'التغيير' درس السنن وتأصيل التصوّر، تحليلُ هاتيك الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها فلسفة 'التغيير' كونها سنّةً من سنن الاجتماع، قصد استثمارها وتفعيلها في واقع الأمّة، واستحضارها في أيّ تغيير منشود.

والسؤال الأساس الذي تتمحور حوله هذه الدراسة هو: ما هو مفهوم 'سنّة التغيير' بالنظر إلى كونها قانونا إلهيا ساريا في المجتمعات، وكيف يمكن استثمارها وتفعيلها في واقع الأمة المعاصر، وتتفرّع عن هذين السؤالين سؤالات تابعة خادمة أخرى.

منهج البحث وعناصره:

يعتمد البحث في ترتيب مادّته على المنهجين الاستقرائي، والوصفي التحليلي، فقد عكف في تحصيل مادّته على تحليل الأسباب والمعطيات الحاكمة في التغيير، وتمحيص المعايير والأدوات التي يُعوَّل عليها في تفعيل هذه السنّة واستثمارها في واقع الأمّة المعاصر.

وقصد الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر انتظم البحث في الخطة التالية: تقديم،

المبحث الأول: 'سنّة التغيير' وعلاقتها بالتقويم الحضاري للأمة

المطلب الأول: **مفهوم 'سنّة التغيير' في درس السنن**

المطلب الثاني: علاقة الاستشراف والتخطيط بـ 'سنّة التغيير'

المبحث الثاني: معايير تفعيل 'سنة التغيير' في إصلاح واقع الأمة

المطلب الأول: متعلّقات 'سنة التغيير' من حيث التمثُّل والتنزيل

المطلب الثاني: مراتب التغيير ومستوياته

خلاصات البحث ونتائجه

المبحث الأول: 'سنّة التغيير' وعلاقتها بالتقويم الحضاري للأمة

إنّ من مقتضيات العدل الإلهي أنْ أمضى الله 'سنّة التغيير' هذه -كجميع سننه- في المؤمن والكافر، والصالح والطالح، وأجراها نافذة في العرب والعجم، سارية في الأبيض والأسود، من غير ما محاباة، ولا تمييز أو انحياز، لأنها تتعلّق باتّساق نواميس الحياة في هذه الدار وانتظامها[1]؛ من نصرة وهزيمة، وتمكين وذلّة، وسيادة وتبعيّة، وتطوّر وتخلّف، وقوة وضعف، فقد كتب الله لحضارات في التاريخ البقاءَ والشموخَ والسيادةَ والتمكينَ، لمَّا أخذت بأسباب ذلك، وتحرّت علله وشرائطه، وانسلكت في سننه وقوانينه، ولم يهلك من هلك منها إلا بعد معاداة السنن، ومنازعة الرسل، واضطهاد المؤمنين.

المطلب الأول: مفهوم 'سنّة التغيير' في درس السنن

'السنة' في اللغة هي الطريقة والسيرة المتبعة المسلوكة؛ سواء كانت حسنة أو قبيحة[2]، وأصلها من قولهم سننتُ الشيءَ بالمِسَنِّ[3]، إذا أمررته عليه حتى يؤثر فيه سَنًّا أي: طريقا.

ومن هذا المعنى قوله الله ﷺ: «مَن سنَّ في الإسلام سُنةً حسنة، فله أجرها وأجر مَن عمِل بها بعده مِن غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومَن سنَّ في الإسلام سُنةً سيِّئة، كان عليه وزرها ووِزْر مَن عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[4].

أما في الاصطلاح فإنّ مدلولها يختلف بحسب كل فنّ من فنون الشريعة الإسلامية تبعا لاختلاف موضوعاتها وأغراضها ومناهجها.

فالسنة في علم أصول الفقه كُلّ ما صدر عن النبي ﷺ ممّا يَصلحُ أن يكون دليلاً شرعياً، سواءً كان قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً[5]، فنظر الأصوليين إليها منطلق من كونها مصدرا من مصادر الاستدلال على الأحكام الشرعية.

---

[1] (يُنظر) في تقرير هذا المعنى محمد سعيد رمضان البوطي، منهج الحضارة الإنسانية في القرءان، ص285.

[2] (يُنظر) ابن منظور، لسان العرب، 13/ 226.

[3] المِسنّ حجر يحدد به، المصدر نفسه، 13/ 223.

[4] أخرجه مسلم في 'صحيحه'، كتاب "الزكاة"/باب "الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار"، رقم: 1016، من حديث جرير بن عبد الله ﷺ.

[5] الشوكاني، إرشاد الفحول، 96/1.

أما عند الفقهاء فالسنة في لسانهم نوع من أنواع الحكم التكليفي، قسيم للواجب والحرام والمكروه والمباح، وهي ما طلب الشارع الحكيم فعله لا على جهة الحتم والإلزام، أو هي ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه[1]، كصلاة الوتر، وصيام التطوع، وقد تأتي بلفظ النافلة، التطوع، المستحب، المندوب.

أما عند المحدّثين فتطلق السنة ويقصد بها كل ما أضيف إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية، قبل النبوة أو بعدها، وتأتي عندهم بلفظ الأثر والحديث[2].

أما في الاستعمال القرءاني فقد ورد لفظ 'السنة' في القرءان الكريم في ستة عشرة موضعا، تفاوتت تصاريفها بين الإفراد والجمع، وبين الإسناد إلى الباري عزّ وجلّ أو إضافتها إلى الأمم الخالية[3]، في مواطن مختلفة، ضمن سياقات متعددة، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران/137]، وقوله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال/38]، وقوله كذلك: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح/23].

وعلى تعدّد مواردها، وتفاوت سياقاتها تشترك جميعها في الدلالة على '**معنى القانون الإلهي الذي أجراه الله في الكون المادي والإنساني، قانون يتميز بالحكمة والعدل، ويتصف بالعموم والدوام، مقصود بالاعتباروالاستبصار**'.

قال ابن تيمية: «وقد بين سبحانه وتعالى أن 'السنة' لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع، و'السنة' هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول؛ ولهذا أمر سبحانه وتعالى بالاعتبار وقال: ﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب﴾»[4].

[1] المصدر السابق، 95/1.

[2] (يُنظر) السيوطي، تدريب الراوي، 27/1.

[3] محمد هيشور، سنن القرءان في قيام الحضارات وسقوطها، ص23-24.

[4] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 13/19-20.

ومما ورد من تعريفات لـ 'السنة الإلهية' أنها: «القوانين التي تحكم حركة الكون والإنسان والمجتمعات في الدنيا والآخرة»[1]، أو أنها «منهج الله تعالى في تسيير هذا الكون وعمارته وحكمه وعادة الله في سير الحياة الإنسانية وعادته في إثابة الطائعين وعقاب المخالفين طبق قضائه الأزلي على مقتضى حكمته وعدله»[2]، ما يفيد أنّ السنن الإلهية على أنواع منها الكونية التي تتصل بعالم الكون والمادة، فشروق الشمس من المشرق، وغروبها من المغرب، وإحراق النار، وغليان الماء، .. وغيرها من قوانين المادة، جميع أولئك سنن أجراها الله تعالى في الكون والطبيعة، على نسق معيّن، يحفظ انتظامه وائتلافه، في ثبات واطّراد، لا يخترمها تغيير أو تبديل، إلا بما يريده الله استثناءً على وجه المعجزة أو الكرامة، ومنها الإنسانية الاجتماعية التي تتعلق بالاجتماع البشري، تنتظم في سياقها أفعالُ العباد، وتصرفات المجتمعات؛ من نصرة وتمكين، وخذلان وحرمان، وسعة ورزق، سارية في الأفراد كما في الجماعات.

إذا تبينت معاني 'السنة' في اللغة والاصطلاح، واتّضح مدلولها في الاستعمال القرءاني، فإنّ 'سنة التغيير' المقصودة بالدراسة في هذا البحث تنخرط في سلك 'السنن الإلهية' وفق الاستعمال القرءاني الذي تقدم بيانه، تستقي من مادّتها، وتقتبس من دلالتها، من حيث هي فرد في تركيبها، ضلع في حقيقتها.

وإذا أردنا أن نقف على مفهوم 'سنة التغيير' في درس السنن، والذي هو موضوع من الموضوعات القرءانية انتماءً وانتسابا، فإن أدلّ الآيات، وأصرحها في تقرير هذه السنّة هي آيتيْ الأنفال والرعد؛ قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال/53]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد/11].

[1] نبيل السمالوطي، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، ص52

[2] الشريف الخطيب، السنن الإلهية في الحياة الإنسانية وأثر الإيمان بها في العقيدة والسلوك، ص27.

قال الطاهر بن عاشور في آية الأنفال: «والتسبيب يقتضي أن آل فرعون والذين من قبلهم كانوا في نعمة فغيرها الله عليهم بالنقمة، وأن ذلك جرى على سنة الله أنه لا يسلب نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ذلك بأنفسهم»[1].

وقال صاحب أضواء البيان في آية الرعد: «بيَّن تعالى في هذه الآية الكريمة: أنه لا يغير ما بقوم من النعمة والعافية حتى يغيروا ما بأنفسهم من طاعة الله جل وعلا، والمعنى: أنه لا يسلب قوما نعمة أنعمها عليهم حتى يغيروا ما كانوا عليه من الطاعة والعمل الصالح».[2]

وبناءً عليه، فإن المعنى القرآني لـ 'سنّة التغيير' أنها سنّة من السنن الإلهية النافذة في تسيير الاجتماع البشري، وقانون من القوانين الربّانية السارية في تصريف شؤون الأقوام، وناموس من نواميس السماء المحكَّمة في تدبير تصرفات المجتمعات والأمم، تقضي بأنّ تغيير أحوال الناس أفرادا وجماعات وأمما من حال إلى حال، لا يكون اتّفاقيًّا، أو جزافا اعتباطيًّا، بل يجري على قواعد ثابتة، وقوانين مطّردة محكمة، توجب بأن يكون الإنسان هو المتسبِّب في التغيير، الصانع المنتج له، فإن الإنسان إذا نشد التغيير إلى الأحسن، فتعرّض لسننه، وهيّأ له أسبابه ولوازمه، والتمس شروطه ومقتضياته، وتحرّى موجباته ومقدّماته، فإن الله عزّ وجلّ مضت سنته بمقابلة هذا التغيير الحاصل من الإنسان نفسه بتغييرٍ في حاله وواقعه ومحيطه.

وفي المقابل تماما، فإن الإنسان إذا لم يعتبر بسنن الله الفاعلة في التغيير، وسعى في أسباب الذّلة والضعف، وتلبّس بموجبات الهوان والصغار، وأهمل مسالك القوّة والتمكين، تفريطا في تطلّبها، وتقصيرا في تسخيرها، فإن الله تعالى مضت سنته كذلك على تغيير حاله وفق ما سعى إليه هو نفسه.

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، 45/10.

[2] محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، 236/2.

قال محمد رشيد رضا: «الأمم ما سقطت من عرش عزها، ولا بادت ومحي اسمها من لوح الوجود إلا بعد نكوبها عن تلك السنن التي سنها الله على أساس الحكمة البالغة، إن الله لا يغير ما بقوم من عزة وسلطان ورفاهة وخفض عيش وأمن وراحة، حتى يغير أولئك ما بأنفسهم من نور العقل، وصحة الفكر، وإشراق البصيرة، والاعتبار بأفعال الله في الأمم السابقة»[1].

إذا استقام ذلك أمكن صياغة تعريفٍ اصطلاحيٍّ سُنَنيٍّ، يؤطِّر مفهوم 'سنّة التغيير'، ويميّز حدودها وأبعادها، بأنّها: 'عادة الله العامة المطّردة المتعلّقة بتغيير أحوال الجماعات والأمم من حال محمودة إلى حال مذمومة وعكسه، ترتيبا على ما تُحدثه هذه الأمم في نفسها أوّلا من تغيير في أخلاقها وعاداتها وسعيها'.

وفيما يلي بيان محترزات التعريف:

- عادة الله: أي أنها من تدبير الله وسيرته وقانونه الذي أجراه في هذا الكون، فهي منسوبة إلى الله من حيث التصرُّف فيه بعلمه وحكمته وعدله، وما يليق بصفاته سبحانه.

- العامة: أي أنها تستغرق المؤمن والكافر، الصالح والطالح، في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، فهي لا تختص بدين، أو عرق، أو مكان، أو زمان، بل هي كليّة شاملة.

- المطّردة: أي أنها قانون ثابت مستمرّ، لا يتخلّف باستثناء[2]. ولا ينكسر بمحاباة، لأن مبناها على العدل الإلهي بين الخلق.

---

[1] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 38/10.

[2] اطراد السنن واستمرارها، وارتباطها بأسباب مقتضية لمسبباتها، وعلل موجبة لمعلولاتها، ومقدمات مقتضية لنتائجها، في التصور الشرعي لا يصادم ما جرت عليه عادة الله الخاصة في سياق المعجزات والكرامات، وهو غير الاقتضاء في اصطلاحات الفلسفة اليونانية بمعنى الحتم الفلسفي، والذي يطلق ويقصد به التأثير الضروري الذاتي المستقل، يترتّب عليه نفي الإلهيات والنبوات وإبطال المعجزات عندهم، فالاقتضاء واللزوم المقصود بين السبب والمسبب مفهوم في إطار مقررات العقيدة الإسلامية؛ أن الله هو خالق الأسباب والمسببات، وخالق خاصية التسبيب بينهما، وخالق هذا الاقتضاء واللزوم بهذا الوصف من الاطراد والاستمرار ، خلْقا على مقتضى القدرة والإرادة والحكمة الإلهية، قابل أن يخرق هذا الاطراد بمعجزة أو كرامة، فيقع الاستثناء والتخلف،

- أحوال الجماعات والأمم: أي أن 'سنّة التغيير ' منوطة أصالة وابتداءً بالعموم الأكثري، لا بالأفراد والأشخاص والآحاد، فالتغيُّر الذي يؤثّر في مجموع الأمة هو ما كان ذائعا شائعا، رائجا متعدّيا في جمهورها، على سبيل التواطؤ والانتشار والغلبة، صادرا من سوادها، احتراسا مما قد يقع من التغييرات منعزلا في أشخاص، مختصّا بأفراد، فإنه لا ينتج التغيير في مجموع الأمة، وإن كان ينتج تغييرا فرديا خاصا[1]، وهذا المعنى[2] تشفع له قاعدةٌ شرعية[3]، قامت عليها الدلائل وشواهد الاعتبار، ألا وهي قاعدة 'العبرة بالغالب الشائع لا بالقليل النادر'.

-من حال محمودة إلى حال مذمومة وعكسه: فالتغيير الواقع في أحوال الأمم وتاريخها وحضارتها كما يُقصد به الانتقال بالأمة من السعة والتقدّم والأمن والتمكين إلى الضيق والحاجة والتقهقر والضعف[4]، بحسب ما تُحدثه هي من تغيير في مبادئها وأخلاقها وقيمها، كذلك يشمل التغييرَ في الاتجاه المقابل، وهو الانتقال بالأمة من حال الضعف والذلّة والقلّة إلى حال القوة والغنى والسيادة، إذا ما أخذت هي نفسها بأسبابه، وتطلّبت موجباته، واستدعت مقدّماته، وتقصّت دواعيه.

[1] ليس المقصود بالتغيير في إطلاق هذه الدراسة مطلق التغيير، ولكن تغيير خاص مقيد موصوف، وهو التغيير المتعلق بالشأن العام، المختص بواقع الأمم والجماعات والدول، لأن بحث التغيير في هذه الدراسة مرتبط بسؤال الحضارة، الذي هو من أوصاف الدول والجماعات خاصةً دون الأفراد، لذلك تعلقت مفردات البحث بالمجموع ملائمة لإشكال البحث وسياقه، ولا يمنع ذلك جريان سنة التغيير على الأفراد ولا يعارضه، فالإنسان إذا غير ما بنفسه غير الله حاله الخاصّ وفق قانون السنن الإلهية، تغييرا غير التغيير المقصود في هذه الدراسة.

[2] أي معنى عدم تأثير النادر القليل إزاء العام الكثير.

[3] وهو ما يصطلح عليه في فن القواعد الفقهية بقواعد الغلبة والندرة، ويعبر عن القليل بالشاذ، وباليسير، وبالنادر، وبالفرد، كما يعبر عن الكثير بالشائع، وبالغالب، وبالعام (عموم البلوى)، وبالمنتشر، ويأتي هذا النوع من القواعد بصيغ عديدة، نذكر منها: 'النادر ملحق بالعدم'، 'النادر لا حكم له'، 'النادر يلحق بالغالب'، 'الحكم للأغلب'، 'الحمل على الغالب واجب'، 'لا عبرة بما خرج عن الغالب'، 'الغالب مساوي للمحقق'، 'يقام الأكثر مقام الكل'، وعبر الزركشي عنها بقوله: «معظم الشيء يقوم مقام كله»، (يُنظر) بدر الدين الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، ت.تيسير فائق أحمد محمود، 183/3.

[4] (يُنظر) مجدي محمد عاشور، السنن الإلهية في الأمم والافراد، ص95.

المطلب الثاني: علاقة الاستشراف والتخطيط بـ'سنّة التغيير'

أوْلى القرءان الكريم عناية فائقة بتقرير الجانب التاريخي وتوثيق التجارب الحضارية، فكان كثيرا ما يسوق قصص الأقوام الماضية، ويستعرض أخبار الأمم والحضارات الخالية، ثم يذيّلها بإحالة المخاطبين على الاتّعاظ[1]، وينبّههم على الاعتبار والتدبّر في تقلّباتها وتحوّلاتها، مع الإشارة إلى السنن الحاكمة فيها، من أجل الاستبصار بها لصناعة حاضرهم، والاهتداء بها للتخطيط لمستقبلهم، وهو في هذا السياق كله يقرّر لفقه الاستشراف والتخطيط على أنه منهج قرآني إلهي للبناء والتعمير والتشييد، قائم على فقه السنن الإلهية الفاعلة وتجلياتها في التاريخ الإنساني عبر العصور.

قال محمد عبده: «قصص الأنبياء والأمم الواردة في القرآن، وهو أنه لم يقصد بها التاريخ وسرد الوقائع مرتبة بحسب أزمنة وقوعها، وإنما المراد بها الاعتبار والعظة، ببيان النعم متصلة بأسبابها لتطلب بها، وبيان النقم بعللها لتُتَّقى من جهتها»[2].

وقال ابن عاشور مؤازرةً لهذا المعنى: «الاعتبار بالقصة لا يحصل إلا إذا كانت خبرا عن أمر وقع، لأن ترتب الآثار على الواقعات ترتُّب طبيعي، فمن شأنها أن تترتب أمثالها على أمثالها كلما حصلت في الواقع، ولأن حصولها ممكن إذ الخارج لا يقع فيه المحال ولا النادر».[3]

وكثير ما يرتبط بحث الحضارة وسؤال النهضة بالاستشراف والتخطيط كآلية من آليات النهوض، ومقوم من مقومات الإقلاع الحضاري، والاستشراف يتداخل مع التخطيط إلا أنه سابق له والثاني مبني عليه.

والاستشراف في اللغة أصله من شرف وأشرف وتشرف واستشرف، يقال: شرف المكان شرفا أي ارتفع، والرجل شرف أي علت منزلته فهو شريف، وتشرف للشيء: تطلع إليه.

---

[1] سيد قطب، في ظلال القرءان، 261/1، ومواضع كثيرة من تفسيره للآيات التي تتحدّث عن مصير الأقوام مع أنبيائهم.

[2] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 271/1.

[3] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 72/13.

قال ابن منظور: «والاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف العلو، كأنه ينظر إليه من موضع مرتفع فيكون أكثر لإدراكه»[1].

وجميع الاستعمالات لمادة (ش ر ف) لغويا ترجع إلى معنى العلو والارتفاع والبعد، ويدخل في مدلول الاستشراف معاني التوقّع، والترصُّد، والتربّص، والترقُّب، والتطلّع، وتصوّر لشيء غائب غير حاضر.

أما معناه في الاصطلاح فهو علم من العلوم المعوّل عليها في العصر الحاضر، تعنى به الأمم الراغبة في التأسيس للتطور والتنمية، الطامحة في النهضة والتقدم، وقد سبق ابن خلدون إلى التنظير لفكرة الاستشراف والتخطيط[2] على أنها فلسفة إنسانية مشروطة في بناء الحضارات، قال: «والاعتمار إنّما هو عن جدّة الأمل وما يحدث عنه من النّشاط»،[3] وهو بذلك يقرن الاعتمار الذي هو البناء والنهضة والحضارة، يقرنه بمستوى وعي الأمة بتجديد الطموح والأمل وتعاهدهما، طموح في صناعة مستقبل أحسن من حاضرها، والتشوف إلى الانتقال إلى حال في الآجل أفضل من الحال العاجل، ولا يتأتّى ذلك إلا بتعرُّض الأمة إلى "سنّة التغيير" من خلال التمسّك بالأسباب والشروط والمقوّمات، وتلمُّس الأوضاع والمقتضيات المنتجة للتغيير، المفضية إليه.

وقد تفاوتت عبارات الباحثين في تعريف 'الاستشراف' تعريفا اصطلاحيا من حيث هو علم من العلوم، نذكر منها:

- «التطلع إلى المستقبل من خلال دراسة الماضي، وفهم الحاضر والسنن الفاعلة فيه»[4].

- «هو جهد علمي منظم يدرس الماضي والحاضر ليتوقع المستقبل من خلال سنن الله في خلقه»[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 174/9.

[2] وقد كان كلام ابن خلدون عن الاستشراف من خلال كتاباته عن 'علم العمران' وقد ساق من فوائده: «يعرِّفنا بما هو واقع ومنتظَر»، فالذي يتقن هذا العلم بنظر ابن خلدون مؤهَّل أن يضطلع بمهمة الاستشراف.

[3] ابن خلدون، المقدّمة، 185/1.

[4] طه محمد فارس، أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العلم والتعليم في ضوء السنة النبوية، ص05.

[5] عبد الرحمن قشوع، استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، ص12.

- «العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره»[1].

أما التخطيط فهو في اللغة: فمن مصدر الفعل خطّط، ومعناه سطر الخطوط ورسمها، أما معناه في الاستعمال العام: فيطلق ويقصد به مجموعة تدابير محددة تتخذ من أجل تحقيق هدف معين، فيقال: وخططت الدولة مشاريعها، أي سطرت برامج مضبوطة، ووضعت خطة لتحقيقها، وآجالا محدودة لإنجازها[2]، وكثيرا ما يقترن مصطلح 'الاستشراف' بـ'التخطيط' من جهة أنّ الاستشراف سابق متقدم، والتخطيط لا حق مبني عليه.

وعلى هذا النظر فإنّ الاستشراف لا ينطلق من الحدس والرجم بالغيب، أو الكهانة والتنبّؤ والصدفة، ولا هو مبني على الأمل والأماني، كما أنه ليس منافٍ للتوكل والإيمان بالقضاء والقدر، بل هو علم قائم بذاته يتضمن مجموع الدراسات والبحوث العلمية المنتظمة المضبوطة، تقوم هذه الأبحاث والدراسات على التوقع والتقدير والاحتمال لما يقع في الزمن المستقبل، بناءً على مؤشرات ومعايير علمية واقعية، تعتمد على مناهج مختلفة كالاستقراء والتحليل والاحتمال والإحصاء، تهدف إلى تحديد صورة تقريبية متوقعة للمستقبل في مجال واحد أو أكثر، بغرض اقتراح حلول للأزمات المحتملة، وأجوبة للمشكلات والعوائق المتوقعة، وقد عرف الاستشراف نضوجا كبيرا، وتطور تطورا رهيبا تحت اسم 'علم المستقبليات'، خاصة في جانب تحويل الظواهر الاجتماعية والسياسية وحتى الطبيعية تحت طائل الدراسات الكيفية إلى أرقام ونسب وحسابات وبيانات.

هذا وتعلّق 'التغيير' باعتباره 'سنّة' من السنن الإلهية في تدبير الاجتماع البشري، بناءً على الاستشراف والتخطيط من جهة كونه مطلبا حضاريا حتميا، تعلّق المقاصد بوسائلها، والأسباب بمسبّباتها، فإن تغيُّر واقع الأمة يكون بناءً على تغيير ما بنفسها من جهة 'الأفعال والأعمال' كما سيأتي لاحقا في 'مستويات التغيير'، فتغيير واقع الأمة متوقّف على مقدار ما أحرزته من تخطيط، منوط بما حصّلته من استشراف، لا يمكن لأمة أن تخوض مسيرة التغيير من غير أن تستصحب أدواته، وتتزوّد بوسائله، وتقتفي مسالكه وذرائعه.

[1] وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ص13

[2] أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية لمعاصرة، مادة (خ ط ط)، 663/1.

قال وليد عبد الحي: إن «إحدى ثغرات ثقافتنا العربية تتجسد في أحد أبعادها في موقفها من الزمن، إذ طغى عليها الماضي والحاضر، بينما لم يحظ المستقبل 'حيث سنعيش' إلا بأقل القليل، رغم أن معرفة أو محاولة معرفة المستقبل تمثل أحد عناصر القوة»[1].

إنّ الاهتمام الأمة بصناعة المستقبل، والاستعداد لمواجهة التحديات والرهانات التي يفرضها اعتمادا على الدراسات الاستشرافية والبحوث المستقبلية، أهم خطوة من خطوات تحقيق التغيير، فإذا كانت 'سنة التغيير ' مطلب حتمي من مطالب النهوض الحضاري للجماعات والأمم، فإنّ التغيير أول ما يعنيه على مستوى الأفعال والأعمال سعي الأمة الحثيث واجتهادها الجديّ في استثمار مخرجات الاستشراف، والإفادة من نتائجه ومعطياته، قال محمد عمارة في سياق دراسة التاريخ المشاهد المنظور دراسة سننية باعتباره تجلٍّ للسنن الإلهية المسطورة: «التاريخ يُعَدّ عِلماً من علوم المستقبل وليس مجرّد قصص لتزجية الفراغ والاستمتاع، حيث أنه إذا كان ما نملكه من اختيارات ومواريث يعين على الخلق والإبداع بالشكل الذي يدعم النهضة الحضارية، كان الربط بين تراثنا ودراساتنا المستقبلية مطلباً قومياً وضرورة من ضرورات النهضة وشرطاً من شروطها»[2].

[1] وليد عبد الحي، دراسات مستقبلية في العلاقات الدولية: نماذج تطبيقية، ص05.

[2] محمد عمارة، الإسلام والمستقبل، ص 08-10.

المبحث الثاني: معايير تفعيل 'سنة التغيير' في إصلاح واقع الأمة

إذا تحرّر مفهوم 'سنّة التغيير' على ضوء ما تقدّم بيانه من حيث كونها عادة ربّانية مطّردة، مرتبطة بأسباب وعلل، فلا بدّ من الإشارة ههنا إلى ضوابط مفاهيمية أساسية لتحقيق الفهم الصحيح لـ 'سنة التغيير' في الإجراء والتنزيل، وتخليص التصوُّر مما قد يشوبها من معكِّرات تفسد مدلولها، أو تحيد به إلى غير ما ينصرف إليه حقيقةً.

المطلب الأول: الضوابط المفاهيمية لـ 'سنة التغيير' عند الممارسة والإجراء

ومن الضوابط التي لا غرو من استحضارها من أجل تصوُّر صحيح متكامل لـ 'سنة التغيير'، والتي تمثّل مفاهيم أساسية تتعلق بـ 'سنة التغير'، يتحتم اعتبارها عند التجسيد الميداني لعملية التغيير في الواقع والفعل، حتى يكون تغييرا حقيقيا مؤثّرا منتجا، محفوظا من الاختلال والاضطراب، سالما من التشكيك والالتباس، نذكر من هذه الضوابط ما يلي:

1-تعلُّقها بالعدل الإلهي: فهي لا تفرِّق بين مؤمن وكافر، ولا تحابي على أساس عرق، أو تنحاز ترجيحا لجنس دون آخر، بل هي قانون منتظم تسري أحكامه في أهل كل ملّة من مؤمن وكافر، وتترتّب آثاره في العرب والعجم[1]، لأنها من باب إجراء الأسباب على مسبّباتها، ونوط العلل بمعلولاتها، عملا بعقيدة 'التوكل' و'الأخذ بالأسباب' الذي أمضاه الله تعالى سنّةً من سنن هذه الدار، فقد بثّ الله في هذه الدار الأسباب، وسخّر هذا الكون للإنسان وذلّله له، وهداه إلى سبل الانتفاع، و بيّن له مسالك التصرُّف، بما حباه من نعمة العقل والهداية، ثم جعل جميع ذلك مشاعا بين بني الإنسان، من غير تخصيص، أو تمييز على حساب الجنس، أو العرق، أو اللسان، أو نحلة أو ملة، بل كل أمة ينفعل معها الكون، وتتأثّر لها قوانينه وأصوله ونظامه بحسب تلمُّسها للأسباب الدنيوية الحسيّة، وتتسخّر لها مقاليد الدنيا بمقتضى تعرُّضها لمبدأ الأسباب؛ اجتهادا وطلبا، استعدادا وسعيا.

قال محمد رشيد رضا في تجلية هذا المعنى: «ثم ظهر أقوام آخرون يرون أن الله تعالى يحابي بعض الأمم والشعوب على بعض بنسبها، وفضل بعض أجدادها على غيرهم بنبوة أو

[1] (يُنظر) سيد قطب، في ظلال القرءان، 201/2.

ما دونها، فيؤتيهم الملك والسيادة والسعادة لأجل الأنبياء الذين ينسبون إلى مللهم... فبين الله تعالى لكل قوم خطأهم بهذه الآية، وبما سبق في معناها».[1]

ذلك بأن عدل الله، والميزان المستقيم الذي هو صفة من صفات الله عزّ وجلّ المتجلّية في انتظام هذا الكون، واتّساق سيْره، وانسجام ترتيبه، تقتضي أن يكافئ كل ساع بسعيه، فمن سعى للآخرة فله جزاء الآخرة، ومن سعى في تحصيل الدنيا فله ذلك أيضا، فكما لا يُسوّي سبحانه بين الكافرين والمؤمنين في ميزان الآخرة[2]، قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم/35-36]، كذلك لا يُسوّي بين المجتهدين العاملين –ولو كانوا كافرين- وبين الراضخين المتخاذلين المفرّطين في الدنيا ولو كانوا مؤمنين، تماما كما لم يُسوّ تعالى بين المؤمنين أنفسهم في الجزاء الأخروي بين من كان سعيه إلى الآخرة حثيثا، ومن كان بذله إليها متثاقلا، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء/95-96]، لذلك جعل الجنة درجات يتفاوت الناس فيها بأعمالهم، كما جعل جهنم دركات، قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأحقاف/19].

ولا أدلّ على أنّ الجزاء الدنيوي متعلّق بالأخذ بمبدأ الأسباب، مجرّد عن الاعتبارات الدينية والعرقية، من تقرير القرءان الكريم لهذا المبدأ من خلال هزيمة أُحُدٍ بين المعسكر المؤمن بقيادة النبي ﷺ ومعسكر الشرك، قال تعالى جوابا على تعجُّب المسلمين من الهزيمة، وأنها جارية على السنن، مساوِقة لنظام الأسباب، حتى وإن كانوا مسلمين، حتى وإن كان النبي ﷺ بين ظُهرانيهم، قال تعالى: ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران/165]، إعلانا بأن الهزيمة كانت وفق أسباب وظروف وأحوال حصّلها المسلمون في أنفسهم، فلا هي خارجة عن الأسباب، ولا هي خارقة للسنن.

[1] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 33/10.

[2] مجدي محمد عاشور، السنن الإلهية في الأمم والافراد، ص91.

قال محمد عبده: «بناء على كون وجه تعجُّبهم هو وجود الرسول ﷺ فيهم، أي إن الرسول ﷺ لا ينفع أمة قد خالفت السنن والطبائع، فلا تغترُّوا بوجودكم معه، مع المخالفة لله وله، فهو لا يحميكم مما تقتضيه سنن الله فيكم».[1]

2-تعلّقها بالجزاء الدنيوي: إذا كانت 'سنة التغيير' هي القانون السماوي الذي ينظم سيرورة المجتمعات، والميزان الإلهي الذي يحكم تطور الحضارات، ويضبط تقدّم الأمم، فإن هذا القانون إنما يرتبط أصالة وابتداءً بإقامة نواميس الدنيا، وتدبير أوضاع العالم، والتصريف في هذه الدار العاجلة، وتنظيم الجزاء الدنيوي العاجل المسبّق، المترتّب والمستحقّ على الأفعال والتصرّفات الواقعة من الأمم والمجتمعات، بحسب ما تحصّله من سعي وبذل واستغلال للأسباب المادية الدنيوية التي يقوم عليها نظام هذا العالم.

فلا تلازم بين الجزاء الدنيوي والجزاء الأخروي بمقتضى 'قانون التغيير'؛ ذلك بأن الأمة الكافرة إذا تعرّضت لهذا القانون الدنيوي، فغيّرت ما بنفسها تمسّكا بأسباب النهضة، وتتبعا لمقتضيات المدنية والتقدّم، وتعقّبا لسنن العمارة والرقي، والتزاما لمسالك القوة والتمكين، فإنه لا جرم يجري عليها القانون، وتمضي عليها السنة، بأن يغيّر الله حالها إلى العزّة والتمكين، من باب الجزاء الدنيوي العاجل، من غير أن يلزم من ذلك استمرار هذه الحال واستدامته في الدار الأخرى، من جهة أن الجزاء الأخروي تحكمه نواميس الآخرة وهي الكفر والإيمان، مثلما أن الجزاء الدنيوي يحكمه نواميس الدنيا من البذل والسعي في أسبابها ووسائلها.

قال تعالى في بيان فك التلازم بين الجزاءين[2]: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء/18]، وقال أيضا: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى/20]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ* أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود/15-16].

[1] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 185/4.

[2] (يُنظر) في تفسير هذه الآيات والتعرض لمعنى الجزاء هذا ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرءان، 195/3.

قال محمد رشيد رضا: «﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمُ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ أي نؤد إليهم ثمرات أعمالهم التي يعملونها، وافية تامة بحسب سنّتنا في الأسباب والمسببات ونظام الأقدار، .. ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾: وهم لا ينقصون فيها شيئا من نتائج كسبهم لأجل كفرهم، فإن مدار الأرزاق فيها على الأعمال السببية، لا على النيات والمقاصد الدينية».[1]

وفي المقابل تماما، فإن الأمة المؤمنة الموحّدة إذا تقاعست في الأخذ بأسباب[2] العزّ والسيادة والقوة، وتكاسلت في تطلّب مسالكها، ورضخت للضعة والذل، وكان شعارها التهاون والاستكانة والانبطاح، فإن قانون الدنيا يجري عليها لا يستثنيها، ونواميس الدار العاجلة تسري فيها لا تتحاشاها، غير أن ذلك ينتظم في سلك الجزاء الدنيوي العاجل يقصر عليه، ولا يطّرد إلى الجزاء الأخروي استمرارا ودواما، كما لا يُستدلّ به على أنها ليست على حقّ فيما هي عليه من الإيمان والتوحيد والاعتقاد، فضعف الأمة وهوانها، وقلّة ذات يدها في هذه الدار المستحقّ بمقتضى 'سنة التغيير' لا يتنافى وما تناله الأمة من نجاة وسعادة ونعيم في الدار الآخرة؛ لأنه جزاءٌ أخروي، وهو متعلّق بإيمانها وتوحيدها ليس إلّا.

قال تعالى تعقيبا على هزيمة المسلمين في أُحُدٍ وانتصار المشركين عليهم ونيلهم منهم، وأنها جارية على سنن الله في هذه الدار القائمة على الأسباب: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ [آل عمران/137].

قال محمد عبده: «هذه قضية أخرى وفيها وجهان: الوجه الأول: أنها رد لاستدلال من استدل بما حلّ بالمسلمين على أن ما هم عليه غير الحق، فهي من هذا الوجه فرع من فروع قوله: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ فهو يقول: إن لنيل ثواب الدنيا سننا، ولنيل ثواب الآخرة سننا، فمن سار على سنن واحدة منهما وصل إليها، فإذا كان المشركون قد استظهروا على المسلمين في هذه المرة فلأنهم طلبوا بعملهم الدنيا، وأخذوا له أهبته من حيث قد قصر المسلمون في اتباع السنن في ذلك».[3]

[1] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 41/12.

[2] (يُنظر) في تقرير قاعدة الأخذ بالأسباب ابن القيم، إعلام الموقعين، 150/1.

[3] (يُنظر) تفسير المنار، 138/4.

3-تعلُّقها بالغالب الأكثري: ذلك بأن تغيير واقع الأمم والمجتمعات لا يجري إلا إذا كان التغيير حاصل في عموم الأمة[1]، متقرّر في مجموعها، واقع في سوادها، منتشر في معظمها، على جهة التفشي والذيوع، فلا يؤثّر ما كان من التغيير آحاديا منعزلا، فرديا غير متعدٍّ، منحصرا في شخص، أو متحيّزا في فئة، على جهة الانزواء والانفراد.

قال تعالى في التنبيه على هذا المعنى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالَاحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الِاثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِيسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة/63]، وقوله أيضا: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِيسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُون﴾ [المائدة/79]، ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمُ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الَارْضِ﴾ [هود/116].

وغيرها من خطابات التقريع والتوبيخ للطائفة المؤمنة الصالحة عن التفافها حول نفسها، من غير أن تسعى إلى جعل الصلاح منتشرا مشتهرا، مطّردا مستغرقا لمجموع الأمة، من خلال الدعوة إليه والتبليغ به، والالتزام بتعميمه.

لأجل ذلك جاءت أوامر التغيير وخطابات الإصلاح جميعها على صيغة الجمع، موجّهة إلى الجماعة والأمة في عمومها، على جهة التشارك والمخالطة والتعاون في إنجاز التغيير، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً اَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال/53]، وقال أيضا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد/11]، ففي قوله: ﴿قوم﴾ و﴿يُغيّروا﴾ تصريح بضرورة كون التغيير مجتمعيّا جمهوريّا، سارٍ مسرى الشأن العام.

ومن قبيل الأوامر الجماعية قوله تعالى: ﴿وَلَوَ اَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَلَوَ اَنَّهُمُ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالِانْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة/65-66]، ومن ذلك أيضا: ﴿وَلَوَ اَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالَارْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف/96].

[1] (يُنظر) ابن القيم، إعلام الموقعين، 268/1.

وعن أبي بكر الصديق ﷺ أن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يُغَيِّرُوا، ثُمَّ لَا يُغَيِّرُونَ إِلَّا يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ»، وَفِي روايةٍ أُخْرَى لَهُ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي هُمْ أَكْثَرُ مِمَّن يعمله».[1]

ومثله في تعضيد هذا المعنى ومؤازرته حديث جابر ﷺ أن رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا».[2]

فقد يوجد الرجل العابد الزاهد، قد حقّق التغيير في خاصّة نفسه، مصلحا لها مقبلا على الله، يتعرّض لما يتعرّض له عموم الأمة من الشقاء والضيق والاستضعاف إذا كانت الأمة فاسدة، من غير أن يكون فيه تخلُّف للتلازم التغييري، لأنه منوط بمجموع الأمة والشأن العام، لا بالآحاد والأفراد، فتجري في حقه إذ ذاك 'سنة الابتلاء' الخاصة بالأفراد فيما يُنزَّل سوادُ الأمة على 'سنّة التغيير'[3]، لذلك فإن التغيير إذا كان فرديا آحاديا فإنه لا يطّرد إلى العام، بل يؤخذ في سلْك العام، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال/25].

وفي حديث عائشة ﷺ في 'الصحيحين' أنها قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ».[4]

وفي المقابل تماما إذا كان التغيير أكثريا أغلبيا فإنه يطّرد إلى الكل، فقد ينتفع الفرد الواحد ضمن جماعة وهو لم يغيّر ما بنفسه، ولا حصّل ما يستوجب استحقاقه للتغيير، انتفاعا بالتغيير الذي ينال الأمة جرّاء التغيير الواقع عن سوادها الأعظم.

---

[1] أخرجه أبو داود في 'سننه'، كتاب "الملاحم"/باب"الأمر والنهي"، رقم: 4338، وابن ماجه في 'سننه' كذلك؛ كتاب "الفتن"/باب" الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، رقم: 4009.

[2] أخرجه البخاري في 'صحيحه'؛ كتاب "الشركة"/باب"هل يقرع في القسمة والاستهام فيه"، رقم: 2493.

[3] و'سنّة التغيير' حاكمة على 'سنة الابتلاء'، لأن العام مقدّم على الخاص، مسبّق عليه.

[4] (متفق عليه)؛ أخرجه البخاري، كتاب "أحاديث الأنبياء"/باب "باب قصة يأجوج ومأجوج "، رقم: 3346 ومواضع أخرى من الصحيح، ومسلم، كتاب "الفتن وأشراط الساعة "/باب" اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج"، رقم: 2880.

المطلب الثاني: مراتب التغييرومستوياته

استعاضةُ القرءان الكريم بلفظ "النفس" عن لفظ "الإنسان" في توجيه خطاب التغيير ﴿حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ إنما المقصود به من معاني العمق، والتأصّل، والرسوخ، والقطع، والاستمرار، والشمول، وما إلى ذلك مما تتناوله كلمة "نفس" في حقلها الدلالي، وليس يُفهم منه بحالٍ توجُّه خطاب التغيير إلى جزءٍ مخصوصٍ، أو بعضٍ موسومٍ من كليّة الإنسان.

إذا تقرّر ذلك، فإن القرءان الكريم إذْ يخاطب الإنسان بالتغيير في 'نفسه' فإنه يقصد إلى تحقيق تغيير عميق متأصّل، لا يُقصر على الدعاوى والأماني، بل يكون تغييرا نابعا من قرارة الإنسان، منبثًّا من عمقه، متغلغلا في صميمه، مختلجا لوعْيه ووجدانه، قارّا في باطنه، وهو بذلك يعبّر عن التغيير الحقيقي المطلوب ذلك الذي يؤثّر في تغيير الواقع جريا على اطّراد 'سنة التغيير'، لا ما يقع من المحاولات والتجارب لتغييرات سطحية، عابرة غير مستمرّة، قائمة على الجزاف والعبثية، منطلقة من التردّد والارتياب والارتباك، الغير مدروسة مسبقا، ولا مخطَّطٍ لها سلفا.

بناءً على ما تحرّر، فإنه لا بد للأمة التي تقصد إلى تحقيق تغيير مؤثّر فعّال مستمرٍ في واقعها، من أن تحصِّل التغيير على المستويات التالية:

1-**التغيير في العقيدة:** وهو أسبق مراتب التغيير وأحقّها، باعتبار أن أقوال الإنسان وسلوكاته وأفعاله ما هي إلا ترجمة لما قرّ في فؤاده، وتمثُّلٌ لما ترسّخ في معتقده، وتغييرها إنما يكون بإصلاحها وتعاهدها، وإقامتها على الفطرة التي فطر الناس عليها، وتنقيح الفكر مما يُخلُّ بنظامه، وصوْنه مما يخرم بمنطقه وميزانه، من الأوهام والظنون الزائفة، والأهواء والأباطيل المتخيَّلة، والفلسفات الشاذّة المتطرّفة، أو المتوارثة، إذ أن إصلاح العقل الجماعي هو السبيل إلى إصلاح المجتمعات والأمم، ذلك بأن العقيدة هي الدافع والحافز والوازع الذي يحرِّك الإنسان إلى الفعل والترك.

فلا بدّ من تصحيح التصوّر الاعتقادي للأمة وإقامته على أصول الإسلام، وأسس الإيمان، ومفاهيم القرءان، تصحيحا يورّث الإقرار والاعتراف، وينفي الإنكار والجحود والاستكبار، تصحيحا يجعل فكر الإنسان مساوقا لنظام الكون، مطاوعا له، من غير معاندة ولا منازعة، وقد تقدّم استعراض أحوال الأمم التي سلبها الله النعمة، وأحالها إلى أسوء الأحوال، وآل بها إلى شرّ المآلات إذ قابلت نعمة الله بالإنكار والجحود، والمعارضة والمصادمة، لذلك فإنّ الأمم الكافرة، مهما تقدمت في مظاهر التمدن المادي، وأحرزت من تطور في التقنية والإدارة والعمران، فإنها تقيم حينئذ مدنية لا حضارة، مدنية مادية مهددة بالانهيار والزوال، مستدرجة إلى السقوط والاختلال.

قال ابن عاشور: «ذلك أن الأمم تكون صالحة ثم تتغير أحوالها ببطر النعمة فيعظم فسادها، فذلك تغيير ما كانوا عليه فإذا أراد الله إصلاحهم أرسل إليهم هداة لهم، فإذا أصلحوا استمرت عليهم النعم».[1]

2-**التغيير في السلوك والآداب العامة:** والمقصود به تقويم الأخلاق العامة للأمة، وإقامتها على المبادئ العليا وقيم الحق، وحملها على المُثل والفضائل والآداب، بحيث تكون هي الغالبة على السلوك العام للأمة، الحاكمة عليه، كالعدل، والإحسان، والتطوّع، والتراحم، والتعارف، ونشر الخير وإذاعته، والتناهي عن المنكر، واجتناب الظلم والبغي والاستبداد، ونبذ الفرقة والتكبّر والأنانية والترف.

قال ابن خلدون: «ولا سبيل للعمارة إلّا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرّبّ، وجعل له قيّما وهو الملك».[2]

وقال ابن تيمية: «وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم؛ ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام».[3]

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 45/10.

[2] ابن خلدون، المقدمة، 354/1.

[3] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 146/28.

وقد نبّه المؤرّخ والباحث في فلسفة التاريخ غوستاف لوبون على أهميّة التربية الأخلاقية ومنظومة العادات والأعراف والقيم والآداب المترسّخة في كيان الأمّة، وتوقّف أي بناء حضاري أو نهضة ثقافية عليها، قال: «وتعدّ العادات من العوامل الأساسية في استقرار المجتمعات، فالأمة لا تخرج من الهمجية إلا بعد أن تخضع لنِير العادة، وهي تعود إليها منذ فقدان عنصر الاستقرار هذا لقوّته... وشأن التربية عظيم، ولا سيّما عند الأمم التي لم يستقرّ مزاجها النفسي بماضٍ طويل بعد».[1]

ولأن المعتقدات ومنظومة المبادئ والقيم المثلى للأمة من الأهميّة بما كان في رسم النمط الاجتماعي للأمّة، وتوجيه حركية المجتمع، إذ هي الحاكمة على امتحان الخيارات المختلفة، وانتخاب المسارات المتعدّدة لهذه الحركية، بما يُحصّل ترجمة لرصيد الأمة الديني والسلوكي، من أجل ذلك كان لا بدّ من أجل تحقيق تغيير في واقع الأمة وحاضرها من الالتفات إلى تصحيح العقيدة، وتقويم الموروثات، وإصلاح القيم والأخلاق العامة، ثم إقامة جميع أولئك على معايير المنطق، والحق، والعدل، والواقع، والخيرية.

ولا سبيل إلى بناء السلوك العام وإصلاح الآداب والأخلاق في سواد الجمهور إلا بالاعتناء بالفرد تربية وتنشئة، توجيها وإرشادا، من خلال استغلال جميع الوسائل واستثمار المناهج والآليات الممكنة والمتاحة كالتعليم، التربية، إصلاح الأسرة، الدعوة، وسائل الإعلام والاتصال،.. ذلك بأنّ التربية الفردية هي أساس السلوك الجماعي وقاعدته.

3-**التغيير في الأعمال والأفعال:** وهو ثمرة التغييرين الأوّلين وأثرهما، ويكون من خلال التعرُّض لمبدأ الأسباب، والسعي والبذل في البناء، والاجتهاد في التعمير، والاستعانة بالوسائل المشروعة من تخطيط واستشراف، والاستفادة من التجارب الاِجتماعية والحضارية للأمم السابقة، واستثمار الظروف والأسباب والوسائل لتحقيق التغيير المنشود.

قال محمد رشيد رضا: «نعم الله تعالى على الأقوام والأمم منوطة ابتداء ودواما بأخلاق وصفات وعقائد وعوائد وأعمال تقتضيها، فما دامت هذه الشؤون لاصقة بأنفسهم متمكنة منها كانت تلك النعم ثابتة بثباتها.. هذا هو الأصل المطرد في الأقوام والأمم».[2]

[1] Bases scientifiques d'une philosophie de l'histoire, gustav le bon , p 144-147.

[2] محمد رشيد رضا، تفسير المنار، 33/10.

وقد ترجم مالك بن نبي لهذا المستوى في كتابه 'شروط النهضة' بـ "المنطق العملي"، وجعله أساس أيّ تطوّر، وسرّ كلّ نهضة، وهو ما عبّر عنه بإكساب الأفكار، والسلوكات، والمشاريع معاني الفاعلية، وروح النشاط، وعوامل الحركية، ومقوّمات البناء، بحيث تكون الأفكار منتجة للحلول، معالجة لمشكلات العصر، مستجيبة لاحتياجات الواقع، مؤثّرة في عالم المادّة والكسب، قال رحمه الله في هذا السياق: «إن الذي ينقص المسلم ليس منطق الفكر؟ ولكن منطق العمل والحركة، فهو لا يفكر ليعمل، بل ليقول كلاما مجردا بل أكثر من ذلك، فهو أحيانا يبغض أولئك الذين يفكرون تفكيرا مؤثرا، ويقولون كلاما منطقيا من شأنه أن يتحول في الحال إلى عمل ونشاط، ومن هنا يأتي عقمنا الاجتماعي، فنحن حالمون، ينقصنا المنطق العملي»[1].

إذا استبان ذلك، تأكّد ضرورة تكامل هذه المستويات الثلاثة بصورة متوازنة، من أجل إنجاح فعل "التغيير" حقيقةً، دون الاستغناء عن واحد منها، أو تغليب أحدها على حساب الآخر.

إذا ارتسمت أهم الأدوات الفعلية والآليات الإجرائية، لاستثمار 'سنّة التغيير' لأجل إنجاز النهوض بالأمة، ولِحاقها بركب الحضارة، فإنه لا بدّ من استيعاب عاملين اثنين يتعلّقان بالتنزيل الفعلي لهذه المستويات في واقع الناس:

أ-عامل التدرّج: وذلك أنّ ما ترسّب في عوائد الأمة وأعرافها، وترسّخ في ثقافتها، وانطبع في قيمها الدينية، وأخلاقها الاجتماعية، عبر أجيال متعاقبة، وأحقاب متلاحقة من التاريخ، لا يمكن زحزحتها عنه إلا بمنهج التدرّج، وهو منهج إسلامي رباني، قامت عليه الدلائل المتوافرة، والشواهد المتضافرة، لا يمكن إهماله في مشروعٍ للتغيير، فمن أجل تحقيقِ تغييرٍ جذري، عميق، دائم، ثابت، فعّال، يتحتّم استيعاب "فكرة الزمن"، إذ لا يمكن بحال أن يتأتّى التغيير فُجاءةً، ولا أن يقع آنيا مستعجلا، بل لا بدّ لإنضاجه من سيرورة زمنية متتابعة ومتواصلة، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بـ"الوعاء الزمني" لصيرورة التغيير.

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، ص 96.

قال الطاهر بن عاشور: «الأحكام والتكاليف كلية في جملتها، فإذا دعت الحاجة إلى ضبط أحوال الأفراد والجماعات بتشاريع جزئية وقع التمهيد لها بشيء من التدرّج في الأحكام؛ فتطورُ التشريع من البعثة إلى الهجرة مقصد للشريعة من أجل البلوغ إلى الإصلاح العام المطلوب»[1].

ب-عامل التكامل والتوازن: ذلك بأن التغيير الذي يؤثّر في المسار الحضاري للأمة، لا بدّ أن يستحضر جميع مستويات التغيير الثلاثة، دون إقصاء واحد منها، أو ترجيحه على الآخر، لأنها في ثلاثتها تمثّل وحدة متكاملة مترابطة، يخدم بعضها بعضا، ويكمل الواحد منها الآخر.

نتائج البحث وخلاصاته:

يمكن بعد هذا الإثراء والدراسة، الخلوص إلى النتائج التالية:

-اهتمام القرءان الكريم بترسيخ الوعي بالسنن الإلهية، من خلال توجيه النظر وتنبيهه إلى ضرورة العناية بالقراءة السُّننية للتاريخ الحضاري والاستفادة من التجارب الاجتماعية السابقة للأمم.

-يقصد بـ 'سنّة التغيير' في درس السنن: 'عادة الله العامة المطّردة المتعلّقة بتغيير أحوال الجماعات والأمم من حال محمودة إلى حال مذمومة وعكسه، ترتيبا على ما تُحدثه هذه الأمم في نفسها أوّلا من تغيير في أخلاقها وعاداتها وسعيها'.

-القصص القرءاني من أظهر المسالك الكاشفة عن 'سنّة التغيير' تحصيلا، من حيث اعتناؤه بتوثيق نماذج من تجارب الأقوام والأمم الماضية إزاء تعرُّضها لهذه السنّة.

-أكّد القرءان الكريم على ضرورة استثمار 'سنّة التغيير' في النهوض الحضاري بالأمة، من خلال القراءة التحليلية الاستنتاجية لتجارب المجتمعات، قراءة تُفضي إلى استخلاص الأسباب والعلل، والظروف، والأدوات، والوسائل، وما إلى ذلك من معطيات التغيير.

-لا بدّ من أجل تفعيل صحيح جدّيٍ لـ 'سنّة التغيير' في واقع الأمة، واستثمارها استثمارا مؤثّرا ومنتجا في ترشيد مسيرتها إلى النهوض والحضارة، من استحضار المعايير التالية في فقه التغيير:

[1] الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، 154/2.

1- الاعتناء بـ "التخطيط والاستشراف" على أنه أساس لنهضة الأمم وسرّ عمارتها، إذ هو قاعدة وأصل أيّ تغيير منشود.

2-تعلّق 'التغيير' بجمهور الأمة وسوادها، على جهة الغلبة والأكثرية، فلا تنفعل 'السُّنّة' لما يقع من الآحاد والأفراد والأشخاص منحصرا منعزلا.

3-ضرورة استيعاب 'التغيير' لجميع مراتبه ومتعلَّقاته، دون إغفال لبعضها على حساب البعض الآخر، وهي كالآتي:

* التغيير على مستوى تصحيح العقل الجماعي للأمّة: بإصلاح الفكر، وإقامة المنطق على الفطرة، وتعميق الوعي السنني الصحيح في الحسّ الجماعي لجمهور الأمة.

*التغيير على مستوى الأخلاق والآداب العامّة: بحملها على القيم والمبادئ والفضائل، وترسيخ ثقافة النصيحة، والتآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر.

*التغيير على مستوى الفعل والعمل: بناءً على استغلال الأسباب، والاهتداء إلى الوسائل، وتسخير الأدوات والطرائق المعتمدة لتحقيق التغيير.

وحيث استقامت مادّة 'السنن الإلهية' قوانين ربانية ثابتة ثبات نواميس الكون، فإنّه لمن الجدير بالمهتمين بالبحث في عناصر النهضة، وعوامل التقدّم والتمكين أن يولوا عنايتهم بتأصيل الفقه السُّنني، وتحقيق قوانينه، وتحرير أصوله وقواعده، تأصيلا يؤهّله إلى حلّ مشكلات العصر، والإجابة عن سؤال الحضارة.

قائمة المصادروالمراجع:

- القرءان الكريم.
- ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، د. إحياء الكتب العربية – القاهرة-.
- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، ت. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، د. مجمع الملك فهد -المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.
- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدّمة، ت. خليل شحادة، ط2، د. الفكر -بيروت- 1408هـ-1988م.
- ابن منظور، لسان العرب، ط3، د. صادر – بيروت- 1414 هـ.
- أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، د. المكتبة العصرية –بيروت-.
- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، د. الدار التونسية للنشر – تونس-1984 هـ.
- الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ت. محمد الحبيب ابن الخوجة، د. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -قطر-1425هـ-2004م.
- سيد قطب، في ظلال القرءان، ط17، د. الشروق - بيروت- القاهرة، 1412 هـ
- فخر الدين الرازي محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، ط3، د. إحياء التراث العربي -بيروت- 1420هـ.
- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر-دمشق- 1986م.
- محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، د. الفكر - بيروت-، 1415 هـ - 1995م.
- محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري؛ ت. محمد زهير الناصر، ط1، د. طوق النجاة -بيروت–، 1422هـ.
- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ت. أحمد محمد شاكر، ط1، د. مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م.
- محمد رشيد رضا، تفسير المنار، د. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، د. إحياء التراث العربي –بيروت- .
-ابن القيّم محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين، ت. محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، د. الكتب العلمية – بيروت- ط1، 1411هـ - 1991م.
-أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية لمعاصرة، د.عالم الكتب، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.
-الشريف الخطيب، السنن الإلهية في الحياة الإنسانية وأثر الإيمان بها في العقيدة والسلوك، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى،1407هـ 1987م.
-بدر الدين الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، ت.تيسير فائق أحمد محمود، د.وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، ط2، 1408 هـ-1985م .
-جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النووي، ت.أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، د.طيبة، القاهرة، دون تط.

-طه محمد فارس، أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العلم والتعليم في ضوء السنة النبوية، د.مؤسسة الريان ناشرون، بيروت، ط1، 1435 هـ-2014م.

-عبد الرحمن عبد اللطيف قشوع، استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2005م.

-مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة بسام بركة واحمد شعبو، ط1، د. الفكر -دمشق- 2004م.

-مجدي محمد عاشور، السنن الإلهية في الأمم والافراد، ط1، د. السلام -القاهرة 2006م.

محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، ط1، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، 1419 هـ-1999م.

-محمد سعيد رمضان البوطي، منهج الحضارة الإنسانية في القرءان، ط1، د. الفكر -دمشق- 1987م.

-محمد عمارة، الإسلام والمستقبل، د.الرشاد، القاهرة، ط2، 1997م.

-محمد هيشور، سنن القرءان في قيام الحضارات وسقوطها، د.الوفاء، مصر، 1997م .

-نبيل السمالوطي، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، دار الشروق، جدة، 1980،

-وليد عبد الحي، دراسات مستقبلية في العلاقات الدولية: نماذج تطبيقية، د.مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023م

-وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

-Bases scientifiques d'une philosophie de l'histoire, gustav le bon ترجمه إلى العربية: عادل زعيتر، د.المعارف –مصر- 1954م.

- la raison dans l'histoire, hegel, tom1 ترجمه إلى العربية: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير –بيروت- ط3، 2007م.